مجلة العمدة في اللسانيات وتحليل الخطاب
Issn:2572-0058/E-issn:1969-2676
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/485

المجلد 08 العدد: 02 جـــوان (2024) ص 132/ 144

الجوازُ النحوي في ما لم يرد في القراءات القرآنية

Grammatical Permissibility in what is not mentioned in the Syntax of the Quranic Readings

د. رضا رافع*
جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر
r.rafa@univ-boumerdes.dz

معلومات المقال

تاريخ الإرسال:
2023/08/13
تاريخ القبول:
2024/06/02

الكلمات المفتاحية:
- ✓ الجواز النحوي
- ✓ النحو القرآني
- ✓ القراءات القرآنية

الملخص:

تتناول الورقة البحثية قضية هامة في النحو القرآني وهي التخريج النحوي الجائز في القرآن والذي لم يرد في القراءات القرآنية، وهذه التخريجات تخدم النحو العربي وتثريه، وهي تدل على تمكن النحاة العرب من نحوهم وقدرتهم على تأويل الكلام وفق سنن العربية، وإن لم يكن موجودا في قراءة القرآن، ومن هنا يسعى البحث إلى دراسة نماذج مما يجوز في العربية ولم تجئ به القراءة، وهي نماذج تبيين دور العلماء في خدمة النحو العربي انطلاقا من القراءات القرآنية وإعرابها.

Article info

Received
13/08/2021
Accepted
02/06/2024

Keywords:
- ✓ *Grammatical Permissibility*
- ✓ *Quranic grammar*
- ✓ *Quranic Readings*

Abstract :

The research paper deals with an important issue in the Quranic grammar, which is the permissible grammatical referencing in the Quran which is not mentioned in the Quranic Readings. This referencing serves and enriches the Arabic grammar. It also proves the competency of Arab grammarians in their domain and their ability to interpret speech according to the Arabic norms and methods, even if it is not found in the Quran Readings. Therefore, this research seeks to study models of what is permissible in Arabic and did not come with the Reading, which are models that show the role of scholars in the service of Arabic grammar based on the Quranic Readings and their parsing.

* المؤلف المرسل

1.مقدمة :

القرآن الكريم كتاب الله الخالد، ومعجزة رسوله محمد صلى الله عليه وسلم ، وقد انبرى علماء العربية منذ القديم لدراسة القرآن الكريم من نواحٍ عديدة في نظمه وبلاغته وأسلوبه، وكل ما يتعلق بجوانب الإعجاز فيه، ولاشك أن الدراسات النحوية نالت حيزا كبيرا من الدراسات المتعلقة به، فقد اتخذه النحاة معينا لا ينضب في التأصيل لقواعد العربية، وهو ما تظهر تجلياته في كتب معاني القرآن الكريم، والمطلع على هذه المؤلفات يجد دررا مكنونة تستحق التأمل لاستجلاء أسرارها، ولعلَّ أبرزها ما تعلق بأعاريب ألفاظه انطلاقا من القراءات القرآنية، ثم التوسع في جانبها النحوي من خلال ذكر ما تجيزه العربية استعمالا؛ ولم يقرأ به، ومن هنا وسمنا هذه المداخلة بعنوان : الجوازُ النحوي في ما لم يرد في القراءات القرآنية.

لقد حفلت كتب تفسير القرآن الكريم وأعاريبه بهذه القضية، وحسبك أن تقف عند كتاب معاني القرآن للفراء (ت207ه)، ومعاني القرآن للأخفش (ت215ه)، و"معاني القرآن وإعرابه " للزجاج (ت311ه)، وإعراب القرآن لأ بي جعفر النحاس(ت338ه)، ومُشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب (ت437ه)، و كذا البيان في إعراب غريب القرآن لابن الأنباري (ت577ه)، والتبيان في إعراب وجوه القرآن لأبي البقاء العكبري (ت 616ه)، وغيرها من الكتب والمؤلفات الخاصة بتفسير القرآن الكريم وقراءاته وأعاريبه ومعانيه، لتتلمَّس بعمق تجليات هذه الظاهرة التي كثرت في مؤلفاتهم.

ويروم البحث الإجابة على إشكالية رئيسية فحواها: ما غاية النحاة من ذكر أوجه الجواز النحوي في ما لم يرد في القراءة القرآنية؟ وتندرج تحتها إشكاليات فرعية: هل وفّق النحاة في تحليل أوجه ما تجيزه العربية ولم يقرأ به؟ من أيّ ناحية يخدم هذا المسعى النحو القرآني والعربية؟ ألم يغبْ عن النحاة أن ما وصفوه بالجواز هو قراءة قرآنية في حد ذاتها؟

وتهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي :

- مدى توسع النحاة في تحليل مسالك العربية وأساليبها من خلال الجمع بين القراءات القرآنية، وما تجيزه العربية.
- دور الجمع بين القراءة والجواز في تأصيل العربية والتقعيد لها.
- تعدد أوجه الإعراب في النص القرآني وارتباطه بازدهار النحو القرآني.
- تحديد النماذج التي ظنها النحاة جوازا نحويا، وهي في الأصل قراءة قرآنية.

وللوصول إلى هذه الأهداف فإنَّ البحث قام على اتّباع منهجين علميين هما المنهج الوصفي والتحليلي، من خلال وصف ظاهرة الجواز النحوي فيما تقبله العربية ولم يُقرأ به، ثم تحليل آراء العلماء فيما ذهبوا إليه من تخريجات وتحليلات نحوية.

2.غاية النحويين من دراسة الجواز النحوي :

إن شيوع ظاهرة الجواز النحوي في ما لم يقرأ به في مؤلفات القدماء ينم عن غايات جليلة من لدن العلماء تسعى لخدمة النص القرآني والعربية على حد السواء، ويمكن أن نجمل هذه الغايات في النقاط التالية:

1.2-التفقه في علم النحو:

لاشكَّ أن نزوع النحاة من مفسري القرآن الكريم ومعربيه إلى إعطاء تخريجات نحوية للّفظة القرآنية ؛ وإن لم يقرأ بها لدليلٌ على تمكنهم من ناصية النحو ، وإلمامهم بأساليب العربية المتعددة ، وفنونها الواسعة، وما طرقُ المسائل النحوية فيما جاز في العربية إلا استحضار النحوي لأوجه محتملة تقبلها العربية ، ولا تتعارض مع سُنن مستعملها، وليس في ذلك مسٌ بقدسية القرآن الكريم ، وإنّما هو إثراء للعربية، وتوضيح لسمت كلام العربي، وإبراز لبلاغة النص القرآني ، ويجد النحويون المجال واسعا لاستعمال القياس والتعليل لإبراز الأوجه الممكنة في إعراب مفردات القرآن الكريم التي لم يقرأ بها،

فهم بإيراد الأوجه المحتملة ينتقلون بالفظ من النصب إلى الرفع إلى الجر أو القطع، وفي الجمل من الإخبار إلى الاستئناف، أو الحال...، وهذا مسلكٌ جليل يدل على تمكن النحاة من علمهم وإلمامهم بمسائل النحو وأصوله، وحسبك أن ترى هذا التمكن في تخريجات اللفظ المرفوع على أوجه عديدة كأن يكون خبرا أو مبتدأ، والمنصوب مثلا يجوز فيه النصب كأن يكون حالا أو مفعولا مطلقا أو لأجله، ولا يتوقف ديدن النحاة عند الإجازة، وإنما يدعمونه بشواهدَ أخرى من القرآن الكريم والحديث الشريف، ومن أشعار العرب وحكمها وأمثالها، بهدف تعزيز آرائهم النحوية فيما أجازوه في القرآن وإن لم يقرأْ بها، ولعل الفراء (207ه) من النحاة الذين انتهجوا هذا النهج في كذا موضعٍ من كتابه معاني القرآن، والمطلع على مؤلفه يجد عبارة (وكلُّ ذلك جائز في العربية) [1]، تتكرر في ثنايا تحليلاته النحوية، ونتلمس هذا الأمر كذلك عند الزجاج الذي يقول: (جاز ذلك في غير القراءةِ، لأنّ المصحف لا يُخَالَفُ البتَّةَ)[2]، فهذه الدراية من العلماء نحسبها تفقها في تحليل أوجه العربية بين القراءة القرآنية والجواز النحوي، ولاشك أن منهج النحاة يقومُ على تقفي أوجه الإعراب انطلاقا من القراءة القرآنية، وصولا إلى ما تجيزه العربية مما لم يقرأ به، دون الخروج عن المعنى مع مطابقته القاعدة النحوية، فالإعراب فرع المعنى، وحينما يبين النحاة الأوجه الإعرابية فإنهم ينضبطون بالقواعد النحوية ولا يخرجون عنها.

2.2-التوسع في الجانب التعليمي:

اعتمد معربو القرآن الكريم على تبين أوجه إعراب القراءات القرآنية، و حينما يفرغون منها يعرضون أوجها أخرى لم ترد في القراءات، وإنما يذكرونها لغاية تعليمية، تمكن طالب النحو من صقل قدرته اللغوية، ومن إنماء ملكته النحوية وتوسيعها، وشحذ ذهنه وإعطائه القدرة على التأويل والتحليل والنقد والاستنباط والمقارنة، فالمتعلم لا يتمكن من الإحاطة بعلم النحو إلا إذا تمرَّس على هذه التقديرات والتأويلات التي تتماشى مع منطق علم النحو ومقاييسه وحججه وأدلته، كما تمكن المتعلِم من معرفة وجوه تصرف كلام العرب ، وقد ألمح مكي بن أبي طالب (ت 437ه) لهذه الغاية التعليمية فقال: (وإنما تُذكر هذه الوجوه ليُعلم تصرف الإعراب ومقاييسه، لا لأن يقرأ به، فلا يجوز أن يقرأ إلا بما رُوي وصح عن الثقات المشهورين)[3].

ونشير بالذكر أن النحاة لم يتكفلوا بإعطاء جوازات نحوية تخالف القراءة القرآنية فحسب، بل نجدهم في بعض الأحيان يبينون أوجها لا تجوز نحويا لمخالفتها السياق، نحو تحليلهم لقوله تعالى: ﴿**يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ**﴾، [البقرة/ **117**]، قال ابن يعيش: (فالرفعُ لا غير؛ لأنه لم يجعل "فيكون" جوابًا من هذا الباب؛ لأنه ليس ها هنا شرط)[4]، فالصواب هنا عند النحاة الرفع، ولا يجوز النصب، وإن أخطأ أحدهم وتوهم جواز النصب في هذه الآية؛ نبِّه إلى ذلك، وفي هذا حرص شديد على الاعتناء بالمعنى القرآني المراد.

ولا غرابة أن يميل النحويون كلَّ هذا الميل في عرض ما يجوز من أوجه إعرابية وما لا يجوز في النص القرآني، كيف لا وجلهم اشتغل بتأديب أولاد الخلفاء والوزراء أو بتدريس العامة في حلقات المساجد.

3.2-التأكيد على سعة العربية :

اللغة العربية لغة رحبة واسعة، وفي القرآن مثل ما في الكلام العربي من وجوه الإعراب، ومن الغريب والمعاني المتعددة، وهذا الغريب يدل على أنّ لغة العرب تتصف بالاتساع، ولعلّ هذا ما جعل أبا عمرو بن العلاء(ت 149ه) يقول: (ما لسانُ حمير وأقاصي اليمن بلساننا، ولا عربيتهم بعربيتنا)[5]، أي: أنّ لغةَ العرب لغة واسعة لا يمكن أن يحيط بها من لم يتفرَّس دقائها ويختبر أسلوبها، ويغوص في كنهها ، ويتعمَّق في لغاتها ولهجاتها، ويتدبَّر أفانينها، "فالقرآن نزل بألفاظ العرب ومعانيها ومذاهبها في الإيجاز والاختصار والإطالة والتوكيد، والإشارة إلى الشيء، وإغماض بعض المعاني حتى لا يظهر عليه إلّا اللّقِنُ، وإظهار بعضها، وضرب الأمثال لما خفي"[6]، لذا فإنّ ما يجوز في العربية أوسع من أن تأتي به القراءات القرآنية أو تُلِمَّ به، ولا ينبغي للمطَّلع على مؤلفات القرآن تفسيرًا و إعرابا ومعانٍ ودلالةً أنْ يعتقد أنّ العربيةَ هي كلُّ ما جاء في القرآن

الكريم وقراءاته، بل إنّ لجوء النحويين إلى تعديد الأوجه الإعرابية يعد مسلكا رائعا تقبله العربية، وتحتضنه قواعدها النحوية بشيء من اليسر والمطاوعة البعيدة عن التكلف والتعقيد، قال الفراء: (والقراء لا تقرأ بكلّ ما يجوز في العربية، فلا يقبحن عندك تشنيع مشنع مما لم يقرأه القرّاء مما يجوز) [7]، ومعنى ذلك "وجود ما يغمر المعاني في النطق بما لم يرد في الآية"[8]، ومن هنا فللعربية تتسع لأوجه إعرابية محتملة، ولكن يبقى القرآن النموذج الأعلى، والمعجز بأساليبه الراقية، وتراكيبه الفصيحة وعباراته الجزلة و قراءاته البليغة، وما صنيع النحاة في إعطاء تجويزات نحوية لم ترد في القراءات القرآنية من حيثُ الإعراب إلا دليل على اتساع لغة العرب، كما أنّ النحاة من معربي القرآن لمّا لجؤوا إلى إعطاء هذه الجوازات النحوية فإنّما كانوا يهدفون إلى إعطاء تقديرات نحوية فقط، دون الإشارة مثلا إلى أثرها البلاغي إيمانا منهم بأنّ لغة القرآن وقراءاتِه أسمى وأرفعُ وأجلُّ من كل تخريج نحوي خاضع لعقل البشر، وحاشا أنْ يتجرأ النحاة على المفاضلة بين القراءة و ما تجيزه العربية !، وإنّما كان مسلكهم في هذا الأمر هو أن هذا الجواز النحوي لو قُرئ به لكان موافقا للغة العرب وسُنن تعبيرها، تستسيغه وتقبله دون تكلف أو تعقيد، وتجيزه بسلاسة عن طواعية لا عن إكراه.

4.2.الاهتمام بالمعنى في القرآن الكريم انطلاقا من الإعراب:

إنّ تطور الدّرس النحوي عائدٌ إلى الاهتمام بالقرآن الكريم، وهذا ما نجده عند مفسري القرآن ومعربيه، فقد كان من لوازم من يريد تفسير القرآن الكريم أن يكون عالمًا باللغة وعلومها، ومنها النحو والإعراب، وأن يكون صاحب دراية بأفانين الكلام عند العرب، حتّى أنّ جلال الدين السيوطي (ت 911ه) حدّد للناظر في كتاب الله تعالى أمورا عليه مراعاتها، ومنها أنْ يستوفي جميعَ ما يحتمله اللّفظ من الأوجه الظاهرة [9]، ولقد نبّه علماء العربية على ضرورة الاهتمام بالمعنى عند النظر في الإعراب، وعدم الاكتفاء بما هو ظاهر، لأنّ تفسير المعنى قد يكون مخالفا لظاهرة الإعراب، وهنا يعقد ابن جني (ت392ه) بابا للعلاقة بين النحو والتفسير سمّاه (بابٌ في الفرق بين تقديرِ الإعراب وتفسير المعنى)، إذ قال: "وباب الحمل على المعنى بحرٌ لا يُنْكَشُ ولا يغضغضُ.." [10]، وفيه إشارة واضحة على ضرورة الاهتمام بالمعنى أولا لما فيه من توسع في الدلالة على المقصود، وقد اتخذ العلماء من الإعراب مطية للوصول إلى المعاني، ولم يتحقق لهم هذا الأمر إلا من خلال الاجتهاد في الصناعة النحوية التي لا يكتفي فيها النحاة بتحليل الأوجه الإعرابية للقراءات القرآنية، وإنّما يحاولون تجاوز هذا التحليل إلى تبيين أوجه أخرى تجيزها العربية وإن لم يقرأ بها.

5.2.كثرة القراءات القرآنية:

تعددت القراءات القرآنية إلى حدٍّ يوصف بالاتساع، ولعل سعتها هذه كانت تغيب في بعض الأحيان عن أذهان النحاة ومفسري القرآن الكريم، حتى أن بعضهم يقول : ولم أسمع أحدا يقرأ بها، فكأن النحوي إذا استعرض في إعرابه اللفظ القرآني من رفع أو نصب، يقر بجواز الجر في العربية وإن لم يقرآ به، ويكون جواز الجر قد قرأ به القراء لكنه غاب عن فكر النحوي، وهذا الأمر يتكرر في كتاب معاني القرآن قال الفراء : (والرفعُ جائز على الاستئناف، ولم أسمع أحدًا قرأ به)[11]، وغيرها من التعابير التي تدل على إغفال النحوي للقراءة القرآنية، وسوف نقف عند هذا الأمر لما نستعرض نماذج من الجواز النحوي الذي لم يرد في القراءات القرآنية، أو وردت به القراءة القرآنية لكنه غاب النحاة، وخلاصة القول: إن النحويين وإن تفننوا في عرض ما تجيزه العربية إثراءً للدرس النحوي القرآني، فإنه من جهة أخرى قد يعدُّ قصورا منهم في عدم إلمامهم بكل القراءات القرآنية متواترها وشاذها.

3. جواز الإعراب في ما لم يرد في القراءات القرآنية:

سنحاول في هذا المقام إعطاء نماذج قرآنية متعددة حول القراءات القرآنية، وتبيين اجتهاد النحاة في ما جاز في العربية لا في القراءات القرآنية ومنها:

1.3قراءة الرفع مع جواز النصب:

-قال تعالى: ﴿**...وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ**﴾، [البقرة / 220].

قُرأت لفظة (إخوانُكم) بالرفع، وهي من حيث الإعرابُ خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هم إخوانكم، وهي جملة اسمية في محل جزم جواب الشرط لإنْ الشرطية، وأجازَ الزَّجاجُ النصبَ في لفظة (إخوانكم)، فقال: (والنّصب جائزٌ ،أيْ: فإخوانَكم تخالطون، ولا أعلم أحدا قرأ بها !، فلا تقرأنّ بها إلا أن تثبت رواية صحيحة) [(12)]، ووافقه أبو البقاء العكبري، فقال:" ويجوز في الكلام النصب، تقديره : فقد خالطتم إخوانكم [(13)].

وبعد عرض هذه التخريجات لِما قرئ به وما تجيزه العربية، نقف عند أمور ثلاث:

-**الأول:** أنَّ النحاة بعد أن فرغوا من إعراب الآية الكريمة بالرفع في لفظة (إخوانُكم)، ذكروا وجها آخر تجيزه العربية، وإنْ لم يقرأ بها على زعمهم، وهي رواية النصب، على أنه مفعول به قدم وجوبا على عامله الفعل: تخالطون، وهو تخريج حسن يلائم سنن العربية، من حيث تقدم المفعول على فعله.

-**الثاني:** إغفالهم لرواية النصب!، لأنّا وجدنا أبا حيان في المحيط يذكر قراءة النصب فقال: " وقرأ أبو مجلز (فإخوانَكم) على إضمار فعل التقدير، فتخالطون إخوانكم"[(14)].

-**الثالث:** الظاهر -والله أعلم- أنَّ العربية لم تجز هذا التأويل؛ لأنّ رواية النصب يكون التقدير فيها: وإن تخالطوهم فـإخوانَكم تخالطون، فتكون جملةُ جوابِ الشرط جملةً فعلية تقدم فيها المفعول به على عامله، وهذه الجملة الفعلية قد اقترنت بالفاء الرابطة لجواب الشرط، ولا مسوغ لاقتران الجواب بالفاء ما دامت الجملة فعلية !، ولما كانت في قراءة الرفع جملة اسمية وجب اقتران الجواب بالفاء، والنحاة قد حددوا المواضع التي يجب فيها اقتران الجواب بالفاء ولم يذكروا اقتران الجواب بالفاء وهو جملة فعلية، بل ذكروا مواضع أخرى نُظمت في قولهم:

اسميَّةٌ طلبيةٌ وبجامدٍ وبِمَا وقَدْ وبِلنْ وبالتَّسويفِ .

وأضاف بعضهم مواضعَ أخرى للاقتران بالفاء، كالجواب المقترن بحرف له حق الصدارة كأنما التي يتصدر بها الجواب قال تعالى: ﴿...**وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ** ...﴾، [سورة الحج / 31]، أو بالجواب المصدر بالقسم أو بأداة شرط.

إن النحاة لما ضبطوا هذه المواضع انطلقوا من قاعدة نحوية وهي: أنّ كل جواب يمتنع أنْ يُجعل شرطاً فإنَّ الفاء تقترن به وجوبا، لأنه بدون الفاء لا يحدث الربط الرصين، كما أن الفاء الرابطة لجواب الشرط فيها معنى من التعقيب والسببية، وهذا المعنى الكامن فيها يتطابق مع جملة الجواب والجزاء التالي لجملة الشرط، وبتخريج النحاة على هذا التقدير: فـإخوانَكم تخالطون، فإن الفاء لا تدخل هذا الموضع، أمَّا إن كان الكلام على تخريج العكبري؛ فهو مقبول لأن الجواب في تقديره اقترن بالفاء (فقد خالطتم إخوانكم)، لأن الجواب إن تصدر بـ(قد) وجب اقترانه بالفاء.

-قال تعالى: ﴿**وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ**﴾، [سورة البقرة / 237].

أجاز الزجاج النصب في لفظة (فنصف) ولم ترد قراءة النصب عند القراء، بل القراءة الثابتة هي قراءة الرفع قرأ بها: علي الأصمعي وأبو عمرو وزيد بن ثابت والسلمي [(15)]، قال الزّجاج:" ويجوز النصب (فنصفَ ما فرضتم)، المعنى: فأدُّوا نصف ما فرضتم، ولا أعلم أحدا قرأ بها..." [(16)]، ووافقه النحاس (ت338هـ) فقال: " ويجوز النصب في غير القرآن، أي: فأدوا

نصف ما فرضتم"[17]، وأمّا على قراءة الرفع فتكون لفظة (نصف) مبتدأ خبره محذوف، أي: فعليكم نصفُ، أو خبر لمبتدأ محذوف أي: فالواجبُ نصفُ ما فرضتم. فالنصب جائزٌ نحويا، لأن جواب الشرط اقترن بالفاء وقدر الحذف بفعل أمر، أي: فأدوا نصفَ، والظاهر أن الزجاج والنحاس أجازا النصب وأقرا بأنها جواز نحوي لا قراءة قرآنية، وما جاز في العربية لا يقرأ به، إلا إن ثبت أنه قراءة، فالقراءة سنة متبعة، وقد أشار أبو حيان إلى جواز النصب وعدَّ النصب قراءة خلافا للزجاج والنحاس، وهو ما يظهر في قوله: (وقَرأتْ فِرقةٌ فنصفَ، بفتح الفاء، أي: فادفعوا نصف ما فرضتم) [18]، والفارق أن أبا حيان لم ينسبها إلى قرَّاء معينين، بل اكتفى بلفظ فرقة!، فهذا الاختلاف بين العلماء دليل على اتساع علم القراءات ، وأن كثيرا من القراءات تغيب عن بعضهم، ويستحضرها آخرون، وقد أشرنا في بدايات البحث لقضية حضور القراءة عند بعضهم وغيابها عند آخرين.

-قال تعالى: ﴿ **وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ** ﴾، [سورة البقرة/25]، فالقراءة الثابتة هي الرفع في لفظ (خالدون) على أنه خبر للمبتدأ هم، والجار والمجرور متعلق بالخبر، وأجاز النحاس في غير القراءة القرآنية: وهم فيها خالدين، فقال: (وهم مبتدأ، خالِدون خبره ، والظرف ملغى، ويجوز في غير القرآن نصب خالدين على الحال)[19]، فالزجاج يتوسع في جواز العربية، فتكون لفظة خالدين حالا منصوبة، وصاحب الحال الضمير هم الواقع مبتدأ، وخبره محذوف متعلق بشبه الجملة.

-قال تعالى: ﴿ **وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ**﴾، [سورة البقرة/54]، وقرأ ابن محيصن (يا قومُ) بالبناء على الضم[20]، وأجاز النحاس (يا قومي) في غير القرآن، فقال: (ويجوز في غير القرآن إثباتها ساكنة فتقول: يا قومي لأنها اسم وهي في موضع خفض، وإن شئت فتحتها، وإن شئت ألحقت معها هاء فقلت: يا قوميه. وإن شئت أبدلت منها ألفا لأنها أخفّ فقلت: يا قوما)[21]، ونرى النحاس يجيز استعمالات كثيرة في لفظ يا قومِ، ويا قومي، وياقوميه، وهي جميعا استعمالاتٌ تجيزها العربية، وفي الآية جاءت بصيغة (ياقومِ)، وهي أبلغ الاستعمالات، قال ابن يعيش: " متى أضافوا المنادى إلى ياء النفس، ففيه لغات أجودُها حذفُ الياء، والاكتفاءُ منها بالكسرة، وذلك نحوُ: يا قومِ لا بَأْسَ"[22]، ومن هنا فالاسم المضاف إلى ياء المتكلم يرد بلغات عديدة، وهنا في الآية جاء بأفصحها جميعا، والعلة في حذف ياء المتكلم علة كثرة الاستعمال، فالعرب تضيف الياء إلى اسم ظاهر أو مضمر غير المتكلم، وإن حذفت علم أنها تخص المتكلم دون غيره، فأصبح حذفها للمتكلم شائع الاستعمال.

-قال تعالى: ﴿**...فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا**﴾، [النساء/92].

القراءة الثابتة في هذا الشاهد الرفع في لفظ (فصيامُ)، فتكون الفاء رابطة لجواب الشرط، صيامُ: مبتدأ خبره محذوف، أو هو خبر لمبتدأ محذوف، وأجاز العُكبَري النصب في لفظ صيام على أنه مفعول مطلق حذف عامله، وهو ما يظهر في قوله: (ويجُوز فيغير القرآن النَّصبُ، على تقدير فليصُم)[23]، وهذا التخريج الذي ذكره العكبري؛ وإن لم يقرأ به إلا أنه موافق لسنن العربية، فجواب الشرط في الآية بالرفع يدل على أن الجملة اسمية، وأمّا بتقدير النصب في لفظ صيام فهو يدل على أنّ الجواب جملة فعلية مقترنة بالفاء ومصدرة بلام الأمر قبل الفعل، وقد أوجب النحاة اقتران الجواب بالفاء إذا كان الفعل طلبيا، ولاشك أن قراءة الرفع في هذه الآية أبلغ من جواز النصب لأمرين:

-**الأول**: قراءة الرفع ثابتة، واتّباع القراءة سنة، وتخريج النصب وإن كان جائزا مسايرا لسمت العرب إلا أنه لم يقرأ به، وما كان ثابتا أقوى مما كان جائزا، أو شاذا في القراءة.

-**الثاني**: قراءة الرفع تدل على أن جملة جواب الشرط جملة اسمية، وقراءة النصب تدل على أن جملة جواب الشرط فعلية، والجملة الاسمية تدل على الثبات والاستمرار، والفعلية بعكسه، ومن هنا فإن الجملة الاسمية أقوى من الفعلية، والرفع يدل على الثبات فكان أقوى من النصب.

-قال تعالى: ﴿**الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ**﴾، [سورة البقرة/ **229**]، الشاهد في الآية رفع لفظ إمساكٌ على أنّها مبتدأ، والخبر محذوف أي: فعليكم إمساكٌ.

وقال مكي : (ولو نصب على المصدر في غير القرآن لجاز) [24]، ويعني بالمصدر النصب على أنه مفعول مطلق، وهو ما يوضحه أبوحيان بقوله: (وقالوا: يجوز في العربية ولم يقرأ به نصب إمساك، أو تسريح، على المصدر أي: فأمسكوهنّ إمساكاً بمعروف، أو سرّحوهنّ تسريحاً بإحسان) [25].

والظاهر مما سبق أن النحاة ساقوا حالة الرفع الثابتة في القراءة القرآنية، ثم توسعوا في جواز النصب في العربية لا في القراءة القرآنية، ويبدو أن قراءة الرفع أبلغ من جواز النصب، وفي هذا الصدد " يذكر النحاة فرقا بين المرفوع والمنصوب، هو أن المرفوع قد يفيد أن الشيء قد حصل وثبت واستقر، بخلاف المنصوب نحو : رحمةُ اللهِ له، وويلٌ له، بمعنى حصل له هذا، وثبت أمّا إذا قلت رحمةً له وويلا، فأنت تدعو له أو عليه، ولم يحصل ذلك بعد [26] ، كما أن الرفع في هذا السياق يدل على العموم والشمول.

-قال تعالى:﴿**وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ**﴾، [سورة المطففين/**01**]، القراءة القرآنية وردت بالرفع، وأجاز بعض المعربين النصب في غير القرآن، فلفظ " ويلٌ مبتدأ وسوّغ الابتداء به كونه دعاء وللمطففين خبره، ولو نصب لجاز [27]،ويظهر هذا الجواز في قول النحاس: (و يجوز النصب في غير القرآن ، لأنّ ويلا بمعنى المصدر) [28]، ومعنى هذا أن المبتدأ ويل وقع نكرةً، ومسوغه دلالة النكرة على الدعاء، وأجاز بعض النحاة النصب على المصدر، حملا له على: سقيا وسحقا وصبرا...، ولاشك أن الرفع أليق بالسياق من النصب، لأنّ "النصب في المصدر يدل على الدوام، والرفع فيه إفادة وزيادة، وهي المبالغة في الدوام"[29].

-قال تعالى:﴿**قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ**﴾، [آل عمران / **13**]، قرأ بالرفع في لفظة (فئةٌ) على الابتداء، كأنه قال : قال "إحداهُما فئةٌ تقاتل في سبيلِ اللهِ" ، وقرأ بالجر على أنها بدل [30]، وهو بدل يدل على تقسيم وتنويع، والجر على هذا النسق شائع في العربية، ونظيره قول الشاعر:

وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْل صَحِيحَة وَرِجْل بِها رَيْبٌ مِنَ الحَدَثان

وأجاز الزجاج النصب في غير القرآن، فقال: " ويجوز النصب،ولا أعلم أحداً قرأ بها!، ونصبها من وجهين: أحدهما الحال، والمعنى التقتا مؤْمنة وكافرة، ويجوز نصبها على أعني فِئَةً تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ"[31].

مما سبق نرى توهم الزجاج أن قراءة النصب (فئةً) لم ترد في القراءات القرآنية، والثابت أنّه قرأ بها ابن السميدع، وابن أبي عبلة[32]، قال الزجاج لم يقرأْ بها أحد (بالنّصب)، والظاهر أنه قرأ بها كذلك الكسائي والجَرمي[33]،

ويبدو أن بعض معربي القرآن الكريم لم يلتفتوا إلى قراءة النصب فقال، ويبقى هذا موضعا من المواضع التي تعد قراءة وحسبها بعضهم جوازا.

2.3. قراءة النصب وجواز الرفع:

- قال تعالى: ﴿**وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ أَوِ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ**﴾ ، [الأنفال/ **32**].

قال الزجاج: " القراءَة على نصب (الْحَقَّ) على خَبَرِ "كان" وَدَخَلَتْ "هُوَ" للفَصْل... ليُعْلَم أن الحق ليس بصفة لهذا أو أنه خبر، ويجوز هو الحقُّ مِنْ عِنْدكَ ولا أعلم أحداً قرأ بها، ولا اختلاف بين النحويين في إجازتها، ولكنّ القراءة سنة لا يقرأ فيها إلا بقراءة مروية "، فالزجاج يقر بجواز الرفع في غير القراءة القرآنية، والرفع على أنّ الضمير "هو" مبتدأ والحقُّ خبر،

والجملة الاسمية خبر للمبتدأ "هذا، ويبدو أن الزجاج قد غابت عنه قراءة الرفع التي تعزى إلى بعض القراء كالأعمش والمطوعي وزيد بن علي[34]، وقد علق صاحب الدر المصون على ما توهمه الزجاج بأنه جائز في العربية، ولم يقرأ به أحدٌ من القراء، مؤكدا أن قراءة الرفع موجودة فقال: "..قد ظهر من قرأ به وهما رجلان جليلان" [35]، ويقصد بهما الأعمش وزيد بن علي[36]، وهذا كذلك من المواضع التي زعم بعض النحاة أنها جائزة في الاستعمال العربي، والصواب أنها جائزة وهي كذلك قراءة قرآنية، ولكنها غابت عن فكر النحاة.

-قال تعالى: ﴿**كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْراً الْوَصِيَّةُ لِلْوالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ**﴾، [البقرة/ **180**]. أجاز النحاس الرفع في لفظة "حقًّا"، فقال: (ويجوز في غير القرآن حقٌّ، بمعنى ذلك حق) [37]، ووافقه في تخريجه أبو البقاء العكبري [38]، وتقدير الرفع عندهم على أنه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: ذلك حق، أو هو حق، أما قراءة النصب فعلى أنه مفعول مطلق، وجوز بعض المعربين أن يكون صفة لمصدر محذوف.

- قال تعالى: ﴿**وَالْخَيْلَ وَالْبِغالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوْهَا**...﴾، [النحل /**08**].

الشاهد في هذه ا آية نصب ألفاظ (الخيل، والبغال، والحمير.)، وهي معطوفة على لفظ الأنعام قبلها، وتقدير الكلام: وخلق الخيلَ والبغالَ والحميرَ لتركبوها، وأجاز الفراء في غير القرآن رفع هذه الألفاظ، فقال: (ولو رفعت (الخيلَ والبغالَ والحميرَ) كَانَ صوابًا من وجهين. أحدهما أن تقول: لَمّا لَمْ يكن الفعل معها ظاهرًا رفعته عَلَى الاستئناف. والآخر أن يُتوهّم أن الرفع فِي الأنعام قد كَانَ يصلح فتردّها عَلَى ذَلِكَ كأنك قلت: والأنعام خلقها، والخيلُ والبغالُ عَلَى الرفع)[39]، والذي ذهب إليه الفراء وإن جاز في العربية ، فقد قرئ به، قال أبوحيان: " قرأ ابن أبي عبلةَ بالرفع" [40]، ولعل هذا موضعٌ من المواضع التي قرأ بها القراء وغابت عن بعض معربي القرآن من أمثال الفراء.

3.3قراءة الجر مع جواز الرفع:

تناول الفراء في كتابه معاني القرآن آيتين كريمتين، جاءت القراءة فيهما بالجر، وهما قوله تعالى : ﴿**...يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ ..**﴾، [سورة النور/ 35]، وقوله أيضا: ﴿**...وَفَاكِهَةٍ كَثِيْرَةٍ لَا مَقْطُوْعَةٍ وَلَا مَمْنُوْعَةٍ..**﴾، [سورة الواقعة/32-33]،

فقال :"ولو رفعت ما بعد "لا" لكان صوابًا من كلام العرب، أنشدني بعضهم:

وَلَقَدْ أَبِيتُ مِن الفَتَاة بِمنزِلٍ فلَبِيتُ لَا زَانٍ وَلا مَحرُومُ"[41].

فالفراء بعد أن فرغ من تحليل قراءة الجر، أجاز في غير القرآن الرفع، لأنّ لفظَ زيتونة في الآية الأولى بدل مجرور من لفظ شجرة، ولا: نافية، وشرقية: صفة مجرورة لشجرة، أمّا في الآية الثانية فالمجرورات (كثيرةٍ، مقطوعةٍ، ممنوعة) كلها صفاتٌ للفظ فاكهة، ويجوز عنده الرفع، والرفع يكون بتقدير الابتداء على حذف قول محذوف، واستند في تخريجه إلى بيت شعري للأخطل، والشاهد فيه مجيء لفظي (لا زانٍ ولا محرومُ) مرفوعين، ووجه رفعهما عند النحاة على الحكاية، والمعنى: فأبيت كالذي يقال له: لا هو زانٍ ولا هو محرومُ، وكان وجه الكلام الظاهر نصبهما على الحال ، كأنه قال: فأبِيتُ لا زانيا ولا محروما، فلما جاء الشاعر بلفظ زانٍ مرفوعا، دل على أن المرفوع خبر لمبتدإ محذوف، والجملة في محل نصب مقول القول لفعل محذوف على الحكاية، ولقد أشار سيبويه في كتابه إلى هذه القضية بقوله: " ومنه: مررتُ برجلينِ مُسْلِمٍ وكافرٍ، جمعت الاسم وفرّقت النعت ، وإن شئت كان المسلمُ والكافر بدلا، كأنه أجاب من قال: بلَىّ ضربٍ مررتَ؟ وإن شاء رفع كأنّه أجاب مَنْ قال: فما هما؟ فالكلامُ على هذا وإن لم يلفظ به المخاطَب؛ لأنّه إنما يجرى كلامُه على قدر مسألتك عنده لو سألته"[42].

وما ذهب إليه الفراء وإن كان تقبله العربية، مع جوازه فيها استعمالا وقياسا إلا أن فيه نظرا من وجهين:

الأول: إغفاله لقراءة الرفع، فقد قرأ الضحاك بالرفع (لا شرقيةٌ ولا غربيةٌ)[43].

الثاني: المقصود بالشجرة المباركة التي لا شرقية ولا غربية ذاتُ النبي صلى الله عليه وسلم لأنه من أرض الحجاز التي لا تميل إلى الشرق ولا إلى الغرب وأمّا زيت هذه الزجاجة فإنه مضيء من غير أن تمسه نار والمراد بذلك أن فطرته فطرة صافية من الأكدار منيرة[44]، وإن كان الأمر يخص ذات النبي فالآية يغلب عليها تعديد الأوصاف لمناسبة المقام، ومن هنا فإن الجر في الآية الأولى أبلغ لأن المقام مقام وصف، والأمر نفسه في الآية الثانية، فالمقام مقام تعديد أوصاف الفاكهة بأنها كثيرة مقطوعة ممنوعة، وما مجيء لا قبلها إلا لإفادة المبالغة في النفي فلا تحول بين الصفة والموصوف، وفي ذلك من البلاغة ما لا يخفى.

4.3. قراءة النصب وجواز الجر والرفع:

-قال تعالى: ﴿**نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ**﴾، [يوسف / 3]، محل الشاهد في هذه الآية لفظ (القرآن)، قال الزجاج (ت311هـ): (القراءة نصب القرآن ويجوز الجرُّ والرّفع جميعا، ولا أعلم أحدا قرأ بهما)[45]. فالزجاج يرى أن القراءة الثابتة هي النصب، ولم يقرأ أحد بجر أو رفع لفظة (القرآن)، ولو قرأ بهما لكانت موافقة لوجوه العربية، ففي الجر يكون الإعراب:

الباء: حرف جر، ما: حرف مصدري، أوحينا: فعل وفاعل، وما والفعل في تأويل مصدر في محل جر بالباء، وشبه الجملة متعلق بالفعل نقصُّ، هذا: اسم إشارة بدل من المصدر المؤول في محل جر، القرآن: بدل من اسم الإشارة هذا مجرور ، وأقرَّ بالجر على البدل الفراء وبعض البصريين[46].

أمّا لو قرئ برفع لفظة القرآن؛ فتكون الجملة مستأنفة وهي اسمية مكونة من مبتدأ وخبر، وهذا ما يوضحه الزجاج بقوله: (...والرفع على ترجمة ما أوحينا إليك، كأنّ قائلا قال: ما هو ؟، وما هذا، فقيل: هذا القرآن)[47]، والظاهر أن الزجاج يجيز الرفع على أنّ لفظ القرآن هو خبر لمبتدأ محذوف، فالرفع إذن على تقدير (هو): كأنه قال : بما أوحينا إليك هذا ، قيل: ماهو؟- قال: القرآنُ، أيْ: هو القرآن"[48]، ولئن جاز هذا التقدير في النحو واستساغته العربية وقواعدها، إلا أن البون يبقى واسعا بين قراءة النصب، وبين احتمال الرفع الجائز في العربية.

5.3. قراءة الرفع وجواز الجزم:

قال تعالى : ﴿**قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ٱللَّهُمَّ رَبَّنَآ أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا وَءَايَةً مِّنكَ ۖ وَٱرْزُقْنَا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ**﴾، [المائدة /**114**].

محل الشاهد في لفظ الفعل تكون، قال الفراء: (ولو قال: (تكنْ لنا) كان صوابا)[49].

وتخريج الجزم عنده على أنه واقع في جواب الطلب، ونظيره كثير في القرآن الكريم، وحتى في كلام العرب، ومنه لفظ (نبكِ) في قول امرئ القيس [الطويل]:

قِفَا نَبْكِ من ذِكرى حِبِيْبٍ وَمَنْزِلِ بِسَقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُوْلِ فَحَوْمَلِ.

ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿**وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ ۗ قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا ۖ وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓاْ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۖ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ**﴾، [الأنعام/91]، لقد وردت لفظة (يلعبون) مرفوعة، وقال الفراء لو كانت جزما[يلعبون] لكان صوابا[50]، كما قال تعالى: ﴿**ذَرْهُمْ يَأْكُلُواْ وَيَتَمَتَّعُواْ وَيُلْهِهِمُ ٱلْأَمَلُ ۖ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ**﴾،[الحجر/**03**].

والذي ذهب إليه الفراء في تحليله، وإنْ كان سائغا نحويا، إلَّا أن قراءة الرفع في لفظة يلعبون أبلغ من جواز الجزم فيها على الطلب لسببين وهما:

-**الأول:** سياقُ الآية سياقُ حالٍ لا سياق جواب، لأنها تدل على تبيين حال المشركين المستهزئين بالحق، والمعنى: ذرهم على هذه الحالة لأنّهم كانوا يلعبون ويتمتعون بجهلهم وضلالهم، فجملة يلعبون هي حال من المفعول الضمير في ذرهُم، أو من المضاف إليه في خوضهم عند من يجيز مجيء صاحب الحال مضافًا إليه .

-**الثاني:** جملة يلعبون من الجمل التي يقول عنها النحاة: الجملة الواقِعة حَالا لَا غير لوُقُوعها بعد المعارف المحضة، كما أن واو الحال لا تباشرها في هذا الموضع لوقوع المضارع مثبتا هنا، وهي كقوله تعالى: ﴿**وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ**﴾، [المدثر/06].

-قال تعالى: ﴿**أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْمُلْكِ فَإِذًا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا**﴾، [النساء/ 53]، الرفع حاصل في الفعل يؤتون، وقبله لفظ إذن: وهي حرف جواب وجزاء، جاءت مهملةً، ولا: حرف نفي، يؤتون: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، إلا أن أبا جعفر النحاس قال: (ويجوز على هذا في غير القرآن؛ فإذن لا يؤتوا الناس نقيرا) [(51)].

والملاحظ أن النحاس أجاز النصب بإذن في غير القرآن، وغابت عنه رواية النصب، فقد قرأ بها عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس، وأبي بن كعب لا يؤتوا[(52)]، وهذا كذلك موضع من المواضع التي زعم بعض النحاة أنها لم يقرأ بها.

4.خاتمة :

تناولت هذه الدراسة المقتضبة الجواز النحوي في ما لم يرد في القراءات القرآنية، ودعما لما تم عرضه فيها نخلص في خاتمتها إلى مجموعة من النتائج نجملها فيما يلي:

إنَّ تناول ظاهرة ما يجوز في العربية عند القدماء هو خدمة للعربية من جانب ا لتأصيل لها واستظهار مسالك العرب وسمتها في الكلام، وتبيين أوجه هذا الكلام الذي تقبله العربية،ويجيزه الاستعمال في غير القرآن ، وفيها دلالة على أن القرآن في قراءاته جاء على خيرها، وإن لم يشمل وجوهها جميعًا، وهذا الجهد من النحاة والمعربين لعمري يخدم العربية ويؤصل لها.

وجود الظاهرة في مؤلفات النحاة يخدم النص القرآني وقواعد العربية معا، من خلال التوسع في القياس النحوي والاجتهاد في تخريج الأوجه النحوية التي تتلاءم مع المعاني، والتنويع في ذكر أوجه الإعراب الجائزة، وهذا الأمر يثري المعاني ويكثف الدلالات.

المتمعن في مؤلفات هذا العلم يقف عند ثنائية بارزة تجمع بين اختلاف القراءة، وجواز الظاهرة في العربية الذي ينتج عنه تنوعٌ في الأوجه الإعرابية بين رفع ونصب وجر، وهذه الأوجه الممكنة تدل على اختلاف تنويع لا اختلاف تضاد. كما أنّ القرآن جاء على خيره هذه القراءات، ولكنه لم يشملها كلها جميعا مما يحتاج إلى البيان والتحديد حتى لا يظن إنسان أن ما جاء به القرآن لا يجوز في غيره، وإنما ما جاء به القرآن أبلغ مما تجيزه العربية على اتساعها وتنوع فنونها.

الظاهرة شاعت عند جل من اشتغل بهذا العلم الجليل إعرابا وتفسيرا وتبيينا للمعاني، وهذا دليل على تمكن العلماء من ناصية العربية وبلوغهم مرتبة الاجتهاد، ومقدرتهم على الإلمام بالقراءات القرآنية وما تبيحه العربية، ومن هنا تكامل التفسير القرآني مع تعليم النحو، وتفاعلا معا خدمة للقرآن والعربية.

إغفال بعض النحاة لبعض القراءات القرآنية أثناء تحليلهم للأوجه الإعرابية، وإقرارهم بأنها جائزة في العربية ولم يقرأ بها، وهذا دليل على اتساع مجال القراءات القرآنية.

وجود الظاهرة في مؤلفات القدماء يشكل نموذجا فعالا يفصح عن توسع مسالك العربية، وهي تبين تجليات ازدهار النحو القرآني الذي يهدف إلى استنباط القواعد النحوية من النص القرآني وفق أسس الفهم الصحيح له، ولا ضير أن يتوسع النحوي في استجلاء ما يجوز في العربية منه وإن لم يقرأ به.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.

المؤلفات :

1-إبراهيم عبد الله رفيدة (1990)، ط3، النحو وكتب التفسير، ليبيا، الدارالجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.

2-ابن جني عثمان (د س)، د ط ، الخصائص، تح: محمد علي النجار، القاهرة، دار الكتب المصرية.

3-ابن سلام الجمحي (د س)، د ط، طبقات فحول الشعراء، شرح: محمود محمد شاكر، العربية السعودية، دار المدني.

4-ابن قتيبة الدينوري (د س)، د ط، تأويل مشكل القرآن، تح: إبراهيم شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية.

5-ابن يعيش موفق الدين، (2001)، ط1، شرح المفصل للزمخشري ، تح: إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية.

6-أبو حيان محمد بن يوسف (1993)، ط1، تفسير البحر المحيط، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، بيروت، دار الكتب العلمية.

7-أحمد مختار عمر، عبد العال سالم مكرم (1988)، ط2، معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء، الكويت، مطبوعات جامعة الكويت.

8-الأخفش سعيد بن مسعدة (1990)، ط1، معانى القرآن، تح: هدى محمود قراعة، القاهرة، مكتبة الخانجي.

9-الأصبهاني إسماعيل بن محمد (1995)، د ط، إعراب القرآن، تقديم : فايزة بنت عمر المؤيد، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية.

10-الدرويش مُحي الدين (د س)، د ط، إعراب القرآن الكريم وبيانه، دمشق، دار ابن كثير للطباعة والنشر.

11-الرضي الاستراباذي (1996)، ط2، شرح الرضي على الكافية، عمله: يوسف حسن عمر، ليبيا، منشورات جامعة قار يونس.

12-الزجاج إبراهيم بن محمد (1988)، ط1، معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شلبي، بيروت، عالم الكتب.

13-السامرائي فاضل صالح، (2000)، ط1، معاني النحو، الأردن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

14-السمين الحلبي (د س)، د ط، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد محمد الخراط، دمشق، دار القلم.

15-سيبويه عمرو بن عثمان، (1988)، ط3، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي.

16-السيوطي جلال الدين (د س) ، د ط، الإتقان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، العربية السعودية، وزارة الشؤون الإسلامية.

17-العكبَري عبد الله بن الحسين (دس)، د ط ، التبيان في إعراب القرآن، تح: علي محمد البجاوي، مصر، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

18-الفراء يحي بن زياد (1983)، ط3، معاني القرآن، بيروت، عالم الكتب.

19-مكي بن أبي طالب (2002)، ط3، مُشْكل إعراب القرآن، تح: ياسين محمد السواس، دمشق، دار اليمامة.

20-النحاس أحمد بن محمد (2008)، ط2، إعراب القرآن، اعتنى به: خالد العلي، بيروت، دار المعرفة.

الهوامش:

1)- ينظر، الفراء، معاني القرآن، ج1، 96، 210، ج3، ص52، 80.

2)- الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص306.

3)- مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ص35.

4)- ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج4، ص242.

5)- ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، ج1، ص25.
6)- ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 86.
7)- الفراء، معاني القرآن، ج1،ص 245.
8)- إبراهيم عبد الله رفيدة، النحو وكتب التفسير، ص227.
9)-السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج2، ص 264.
10)- ابن جني، الخصائص، ج2، ص 435.
11)- الفراء، المصدر السابق، ج2، ص338.
12)- الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج 1، ص 294.
13)- العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج 1، ص 177.
14)- أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج 2، ص 171.
15)- أحمد مختار عمر، وآخر، معجم القراءات القرآنية، ج 1، ص 183.
16)- الزجاج، المصدر السابق، ج1، ص 319.
17)- النحاس، إعراب القرآن،ج1، ص118.
18)- أبو حيان، المصدر السابق، ج2، ص 244.
19)- النحاس، المصدر السابق، ج1، ص39.
20)- أحمد مختار عمر، معجم القراءات القرآنية،ج 1، ص56.
21)- النحاس، المصدر السابق، ج 1، ص54.
22)- ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص349.
23)-العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج1، ص381.
24)- مكي بن أبي طالب، مشْكل إعراب القرآن، ص 106.
25)- أبو حيان، المصدر السابق، ج1، ص482.
26)- السامرائي، معاني النحو، ج2، ص169.
27)- الدرويش، إعراب القرآن ، مج10، ص408.
28)- النحاس، المصدر السابق، ج5، ص108.
29)- الرضي، شرح الرضي على الكافية، ج1، ص316.
30)- الأخفش، معانى القرآن، ج 1، ص 210.
31)- الزجاج، المصدر السابق، ج 1، ص282.
32)- أحمد مختار عمر، معجم القراءات، ج 2، ص10.
33)- نفسه، ج3، ص93.
34)- أحمد مختار عمر، معجم القراءات، ج2، ص 447.
35)-السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج5، ص 696.
36)- نفسه، ص 695.
37)- النحاس، المصدر السابق، ج1، ص93.
38)- العكبري، المصدر السابق، ج1، ص147.
39)-الفراء، المصدر السابق، ج2، ص97.
40)-أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج5، ص462.
41)- الفراء، المصدر السابق ، ج 3، ص126.

42)- سيبويه، الكتاب، ج1، ص431.

43)-معجم القراءات القرآنية، ج4،ص256.

44)-الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، ج6، ص610.

45)-الزجاج، معاني القرآن وإعرابه،ج3، ص 88.

46)-النحاس، المصدر السابق ، ج2، ص189.

47)- نفسه، ص 88.

48)-الأصبهاني إسماعيل بن محمد، إعراب القرآن، ص: 168.

49)- الفراء ، المصدر السابق ، ج2، ص 192.

50)- نفسه، ج1، ص343.

51)- النحاس، المصدر السابق ، ج1، ص219.

52)- السمين الحلبي، الدر المصون، ج 4، ص6، أحمد عمر مختار ، معجم القراءات، ج2 ، ص139.